

قرار رقم : ( ١٢٢ )  
وتاريخ : ٢٥ / ٤ / ١٤٢٢ هـ



المملكة العربية السعودية

مجلس الوزراء  
الأمانة العامة

١٨٧٧٣ / ٥٤٤١٥١٨

### ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١١٨٤٣/٧/ر وتاريخ ٢٥/١٠/١٤١٥ هـ بشأن ما لاحظته ديوان المراقبة العامة من قيام الهيئة الملكية للجبيل وينبع - مشروع الجبيل - بالتعاقد مع متجر بادغيش بمبلغ (٥٨١,٣٤٠) خمسمائة وواحد وثمانين ألفاً وثلاثمائة وأربعين ريالاً لتوريد أطقم ساعات (رجالية ونسائية) هدايا لبعض موظفي المشروع بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (١٤١) وتاريخ ١٣/٢/١٣٩٣ هـ وكذلك المعاملة الواردة برقم ١٦٠٣٩/٧/ر وتاريخ ٨/١١/١٤٢٠ هـ المتضمنة أن الجهة المختصة بوزارة الدفاع والطيران قد اعتادت تأمين الهدايا لضيوف الوزارة قبل تقديمها بوقت كافٍ وبكميات مناسبة ومتنوعة إلا أن الممثل المالي اعترض على ذلك لمخالفته لقرار مجلس الوزراء رقم (١٤١) المذكور المنظم لتقديم الهدايا لضيوف الجهات الحكومية ، إذ يرى أنه ينبغي أن يكون الشراء فورياً ، ويحدد نوع الهدية واسم الشخص المهدى له عند صدور الأمر بتقديمها ، مما أدى إلى تأخير صرف مستحقات الشركات والمؤسسات التي قامت بتصنيع الهدايا وتأمينها ، وطلب سمو وزير الدفاع والطيران والمفتش العام استثناء الوزارة من قرار مجلس الوزراء المذكور أو تعديل صيغته بما يكفل إزالة أي لبس بهذا الشأن .

وبعد الاطلاع على المحضرين المعدين في هيئة الخبراء رقم (١٢٣) وتاريخ ١٩/٨/١٤١٧ هـ ، ورقم (٢٦٠) وتاريخ ٥/٨/١٤٢١ هـ وعلى مذكرة الهيئة رقم (٩٨) وتاريخ ٥/٤/١٤٢٠ هـ .

١٢٧ / ٢٠٠  
التاريخ / ٤ / ١٣٩٥ هـ



وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤١) وتاريخ ١٣/٢/١٣٩٥ هـ .  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٩٨)  
وتاريخ ٤/١١/١٤٢١ هـ .

يقرر ما يلي :

- ١- إجازة الإجراء الذي قامت به الهيئة الملكية للجبيل وينبع - مشروع الجبيل -  
بالتعاقد مع متجر با دغيش بمبلغ ( ٥٨١,٣٤٠ ) خمسمائة وواحد وثمانين ألفاً  
وثلاثمائة وأربعين ريالاً لتوريد أطقم ساعات ( رجالية ونسائية ) هدايا لبعض موظفي  
المشروع بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (١٤١) وتاريخ ١٣/٢/١٣٩٥ هـ .
- ٢- يجوز لوزارة الدفاع والطيران وغيرها من الجهات الحكومية والمؤسسات العامة أن  
تقوم وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٤١) وتاريخ ١٣/٢/١٣٩٥ هـ بتأمين الهدايا  
وشرائها قبل تقديمها بوقت كافٍ ، على أن يراعى تطبيق قواعد وإجراءات  
المستودعات الحكومية .

رئيس مجلس الوزراء